إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الوطن العربي، التحديات والحلول

The problem of sustainable food security in the Arab world, challenges and solutions

د. بن عيسى أمينة

مخبر MIFMA، جامعة تلمسان

الجزائر

amibenaissa@yahoo.fr

د. بن يشو فتحي

مخبر LAREIID، جامعة تلمسان

الجزائر

fethibenichou@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2023/02/04 تاريخ القبول: 2023/04/06 تاريخ النشر: 2023/04/22

ملخص

إن فشل الجهود العربية في إيجاد حلول لمشكلة الغذاء في الفترة الأخيرة زاد من ضرورة الاهتمام بقضية الأمن الغذائي في الدول العربية ،من خلال تقييم الوضع لإعداد استراتيجيات وبرامج تضمن استقرار الأمن الغذائي، فقد دخلت أوضاع الزراعة والغذاء في الوطن العربي مرحلة حرجة، تمثلت في تنامي الطلب على المنتجات الزراعية عموما والغذائية على وجه الخصوص، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية وتقلص الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الهياكل الاقتصادية العربية، وقد نجم عن هذا الوضع تفاقم العجز الغذائي وبالتالي اللجوء إلى المصادر الأجنبية لسد هذا العجز.تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تطور أوضاع الأمن الغذائي في الدول العربية خلال الفترة (2018-2022) ، إضافة إلى دراسة تأثير المتغيرات المعاصرة (كتغير المناخ و الحروب و ارتفاع الأسعار العالمية...) على محاور الأمن الغذائي العربي.

الكلمات المفتاحية: أمن غذائي ،أسعار غذائية ، فجوة غذائية ، اكتفاء ذاتي ، تنمية مستدامة

Abstract :

The recent failure of Arab efforts to find solutions to the food problem has increased the need for attention to the issue of food security in the Arab States. by assessing the situation to develop strategies and programs to ensure stable food security, Agriculture and food conditions in the Arab world are at a critical stage. food products ", namely, growing demand for agricultural products in general and food in particular, In addition to rising food prices in global markets and diminishing the relative importance of the agricultural sector in Arab economic structures This situation has exacerbated food deficits and thus resorted to foreign sources to fill these deficits. This study aims to analyze the evolution of the food security situation in the Arab States during the period (2018-2022), as well as to study the impact of contemporary variables (such as climate change, war and rising global prices...). On the axes of Arab food security.

Key Words: Food security, food prices, food gap, self-sufficiency, sustainable development

JEL Classification: Q18

*مرسل المقال:أ. بن عيسى أمينة amibenaissa@yahoo.fr

المقدمة:

تتمتع الدول العربية بإمكانيات زراعية كبيرة ، حيث تقدر المساحة القابلة للزراعة بنحو 519.4 مليون هكتار لعام 2020 ، يزرع منها فعليا نحو 72.85 مليون هكتار أي بنسبة % 5.4 من إجمالي المساحة الجغرافية ، وتقدر القوة العاملة في الزراعة بنحو 135.8 مليون نسمة (الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، 2020) . و رغم ذلك لازلت هذه الدول تعاني من مشكلة عدم تحقيق الاكتفاء الغذائي لسكانها (نقص التغذية بحوالي 8%) ، حيث تشير معطيات المنظمة العالمية للغذاء والزراعة (FAO) إلى أن عشرات الملايين من الناس مهددون بالجوع و الأمراض الناجمة عن سوء التغذية والموت (ADAO، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2020) .

يوضح تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي (FAO ،2021) أنه على عكس الاتجاه الإيجابي في الحد من الجوع على مستوى العالم، شهدت المنطقة العربية زيادة في مؤشر نقص التغذية حيث تعاني غالبية البلدان في المنطقة من عبء مزدوج من سوء التغذية: استمرار نقص التغذية مع ارتفاع في زيادة الوزن والسمنة والأمراض المزمنة المرتبطة بالنظام الغذائي مع اختلاف نطاقها وفقًا لمستوى التنمية الاقتصادية، أيضا يبين التقرير أن أكثر من مليارَي نسمة (حوالي 26.4 في المائة) من عدد سكّان العالم، يعانون اليوم من حالة انعدام الأمن الغذائي الحاد أو المتوسط (شخص من بين كل تسعة أشخاص في العالم) .

بدأ تدهور هذا الوضع منذ عام 2015 على الرغم من الجهود المبذولة، حيث تشير التحليلات إلى أنه بحلول عام 2025 ستزداد حصة الواردات والاستهلاك في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ، بينما تكشف حصة الإنتاج عن اتجاه هبوطي لمعظم السلع الأساسية وأن العجز في الحبوب، وهو الغذاء الأساسي في المنطقة، سيتضاعف بحلول عام 2030 (البنك الدولي ، 2020) . وتمثل أفريقيا الإقليم الأكثر تضررا من انعدام الأمن الغذائي، فتعاني نسبة 20 % من سكّانها من نقص التغذية،ولا تزال مشكلة سوء التغذية متواجدة فيها على نطاق واسع ومعدلات السمنة آخذة في الارتفاع بسرعة. (FAO م.، 2020).

الغذاء متوفر، ولكن تغير المناخ والنزاعات وفقر الأسر الريفية عوامل تمنع انتفاع هؤلاء السكان بالأغذية الصالحة للاستهلاك، وتوافرها بصورة منتظمة وسليمة . وفي عام 2050، سيكون من الضروري تغذية 10 مليارات نسمة بشكل كاف رغم آثار تغير المناخ. وتحقيقًا لهذه الغاية، من الواجب إعادة النظر في نظمنا الزراعية والغذائية ودعم التنمية الريفية المستدامة. كل هذا يدل على أن دول المنطقة تواجه تحديات كبيرة لتحقيق أهدافها المتمثلة في القضاء على الجوع وسوء التغذية مع إدارة مواردها الطبيعية واستخدامها بطريقة مستدامة بيئيا ، مما أدى إلى توسع الفجوة الغذائية في الدول العربية و زيادة الاعتماد على الدول الأجنبية ، ولذلك تحقيق التنمية الزراعية المستدامة هو أمر ضروري لتوفير الأمن الغذائي العربي .

إشكالية الدراسة : كيف يمكن للدول العربية أن تحقق أمنها الغذائي المستدام ؟

ويمكن تدعيم هذه الإشكالية بالأسئلة الفرعية التالية :

– ما هو مفهوم الأمن الغذائي المستدام ؟و ما هي محاوره الرئيسية ؟

– ماذا نقصد بالاكتفاء الذاتي ؟ نقص التغذية والفجوة الغذائية؟

فرضيات الدراسة : للإجابة على الإشكالية الرئيسية تم وضع الفرضيات التالية :

- لا تحقق الدول العربية الأمن الغذائي الكافي لسكانها.
- تواجه الدول العربية صعوبات وتحديات عديدة خارجية لتحقيق الأمن الغذائي .
- 3-يتطلب توفير الأمن الغذائي تحقيق تنمية زراعية مستدامة في الدول العربية.

أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أوضاع الأمن الغذائي العربي في السنوات الأخيرة من خلال دراسة تطور محاوره الأربعة (توفر الغذاء ،إمكانية الوصول إليه ، الاستفادة منه واستقراره) ، إضافة إلى إبراز تأثير المتغيرات المعاصرة العالمية على إمكانية تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية بغية تحديد الاستراتيجيات والبرامج الوطنية والإقليمية التي من شأنها تحسين الأمن الغذائي العربي .

أهمية الدراسة :تكمن أهمية البحث في أهمية قضية الأمن الغذائي في العالم والدول العربية، حيث يمثل الغذاء المصدر الأساسي لعيش ورفاهية السكان ، وترتبط التنمية الزراعية المستدامة ارتباطا وثيقا بتأمين حاجيات السكان من المنتجات الغذائية، حيث سعت الدول العربية منذ مدة إلى تحقيق معدلات للاكتفاء الذاتي النسبي، أي بالاعتماد على القدرات الإنتاجية المحلية، وتحقيق قفزات من النمو الاقتصادي.

منهج الدراسة : للإجابة على إشكالية الدراسة و اختبار الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي لمعرفة مفهوم الأمن الغذائي المستدام وتطوره في الوطن العربي، وعلى المنهج التحليلي في تحليل أهم مؤشرات محاور الآمن الغذائي، معتمدين في ذلك على الدراسات النظرية والبحوث التطبيقية السابقة ،وعلى تقارير منظمة التنمية الزراعية العربية المستدامة ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي وأيضا منظمة الصحة العالمية واليونيسيف والبنك الدولي . وعليه قسمنا هذا البحث إلى المحاور التالية:

- مفاهيم أساسية حول الأمن الغذائي.
- تطور أوضاع الأمن الغذائي العربي
- المتغيرات المعاصرة المؤثرة على الأمن الغذائي العربي
- الاستراتيجيات والبرامج العربية لضمان استقرار الأمن الغذائي.

I . مفاهيم أساسية حول الأمن الغذائي :

كان مفهوم الأمن الغذائي يرتكز على تحقيق أعلى درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي في أي دولة دون الأخذ بعين الاعتبار تباين البيئات الزراعية العربية ، ومن تم تباين قدرتها على إنتاج سلع غذائية محددة، كما اقتصر هذا المفهوم على الاكتفاء الذاتي فقط دون الاهتمام بمحاور الأمن الغذائي الأخرى (جودة الغذاء ،الوصول إلى الغذاء ،الاستخدام والاستقرار) . أدى هذا المفهوم إلى الإضرار بالمخزون السلعي في بعض الدول العربية و الحد من قدرة دول أخرى على استثمار ما تملكه من إمكانيات ملائمة و كبيرة خدمة لقضايا الأمن الغذائي العربي ، ولذلك كان من الضروري تطوير هذا المفهوم ليصبح مفهوما قوميا يرتكز على مشاركة كل الدول العربية بجهودها التنموية لتحقيق

عناصر الأمن الغذائي الأساسية المتمثلة في تمكين الفقراء من الحصول على احتياجاتهم الغذائية مع مراقبة سلامة و جودة الغذاء المتداول في الأسواق (Julian A. Lampietti, 2011)، بالإضافة إلى تحقيق أعلى درجة ممكنة من الاستقرار في المعروض من السلع الغذائية ومعدلاتها السعرية .

1. تعريف الأمن الغذائي :

ظهر مصطلح الأمن الغذائي في المؤتمر الغذائي المنعقد سنة 1974 ، بعد أزمة الغذاء العالمية التي حدثت مابين 1972و 1974 ، وقد عرف المؤتمر الأمن الغذائي على أنه "زيادة توفر الغذاء من خلال زيادة الإنتاج و تحقيق الاستقرار الأكبر للموارد الغذائية المتاحة" (بكدي، 2013).

وتشير لجنة الأمن الغذائي العالمي بأن الأمن الغذائي يتحقق عندما تتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات، الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية وتناسب أذواقهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة.

ويمكن تعريف الأمن الغذائي وفقًا لمنظمة (FAO م.، 2020) على أنه "ضمان وصول جميع البشر إلى الأغذية الأساسية التي يحتاجون إليها، وهو ما يلزم معه توافر الغذاء أولا على مستوى الدولة بالكامل، ثم استقرار سعره، وأخيرًا سهولة الوصول إليه".

2. مفهوم الأمن الغذائي المستدام:

الأمن الغذائي المستدام لبلد معين هو ":أحد المكونات الإستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة، والواردة ضمن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والذي ينطوي على العديد من السياسات والبرامج والمشروعات التي من شأنها زيادة إنتاجية السلع الغذائية الأساسية، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة والقضاء على كل صور التلف والتبذير لكل السلع الغذائية ابتداء من المنتج وانتهاء بالمستهلك، وترشيد استهلاك السلع الغذائية وتحسين شروط التبادل التجاري لتلك السلع ومستلزمات إنتاجها، سواء أن كانت تصديرا أم استيرادا، مع المحافظة على التوازن البيئي، ومنع التلوث بمختلف صوره وأشكاله، وذلك في ظل تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلالية بتقليص التبعية الخارجية، مستهدفا بذلك توفير السلع الغذائية بكميات كافية ونوعيات معيارية لمجموع السكان في مختلف مناطق تواجدهم داخل البلد و بأسعار تتوافق و مستويات دخولهم بصورة مستمرة و مستدامة (البنك الدولي، 2009).

3.المحاور الأربعة للأمن الغذائي :

تحدد منظمة الأغذية والزراعة أربعة عناصر رئيسية للأمن الغذائي (عبدالمنعم، 2005):

1.3. توفر الغذاء : توفر كميات كافية من الغذاء بجودة مناسبة ، من خلال الإنتاج المحلي أو الواردات ، بما في ذلك المعونة الغذائية.

2.3.الوصول إلى الغذاء : وصول الأفراد إلى الموارد الكافية (الاستحقاقات) للحصول عليها الأطعمة المناسبة وضمان نظام غذائي مغذي. يتم تعريف الاستحقاقات على أنها مجموع السلع التي يمكن لأي شخص أن يؤسس

عليها القيادة ، بالنظر إلى الجوانب القانونية والسياسية والاقتصادية والترتيبات الاجتماعية للمجتمع الذي يعيش فيه، بما في ذلك الحقوق التقليدية مثل الوصول إلى الموارد المشتركة.

3.3.الاستخدام : الاستفادة من الغذاء من خلال النظام الغذائي الكافي والمياه النظيفة والصرف الصحي والصحة، والحرص على الوصول إلى حالة من العافية التغذوية حيث يتم تلبية جميع الاحتياجات الفسيولوجية .

4.3. الاستقرار : لتحقيق الأمن الغذائي ، يجب أن يكون لدى السكان أو الأسرة أو الفرد إمكانية الوصول إلى الغذاء الكافي في جميع الأوقات. يجب ألا يخاطروا بفقدان الوصول نتيجة لصدمات مفاجئة مثل الأزمات الاقتصادية أو المناخية ، أو الأحداث الدورية مثل المواسم الزراعية. وبالتالي ، فإن الاستقرار مطلوب في كل من التوافر والوصول. ويحدث انعدام الأمن الغذائي عندما تؤثر الصدمات المفاجئة على الدول، مثل حالات الجفاف أو انتشار الآفات الزراعية، أو ارتفاع نسبة البطالة، أو حالات الحروب والأزمات الاقتصادية الكبرى (الأزمة المالية 2007-2008)، ومع طول مدة الأزمة، يتحول انعدام الأمن الغذائي إلى حالة مزمنة.

4. تعريف بعض المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي :

1.4. نقص التغذية : يعني احتواء الغذاء على سعرات حرارية أقل من الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية، ويشكل انتشار نقص التغذية تقديراً للنسبة المئوية من الأفراد من بين السكان الذين يعانون استهلاكاً غير كافٍ للأغذية .ويجري احتساب هذا المؤشر بالعودة إلى السكان، يمثله التوزيع المحتمل لمستويات متناول الطاقة الغذائية اليومية الاعتيادية» لمتوسط الفرد .« ويتم تقدير معايير التوزيع باستخدام معلومات متوفرة عن الإمدادات الغذائية الوطنية، وتوزيع استهلاك الأغذية بين الأسر أو الأفراد، وعن ميزات السكان التي تحدّد متطلبات الطاقة الغذائية. وقد استخدمت الفاو هذا المؤشر منذ عام 1996 لرصد هدف قمة الأغذية العالمية، واستخدمته لاحقاً الغاية(1-ج) للأهداف الإنمائية للألفية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية .وقد سمح برصد الاتجاهات في عدم ملائمة الطاقة الغذائية لدى سكان العالم، إضافةً إلى الاختلافات بين البلدان والأقاليم. (فريد، 2017)

2.4 . سوء التغذية :هي حالة تغذوية سيئة ناجمة عن النقص في كمية المغذيات المتناولة وجودتها، أو عن سوء امتصاص الجسم للمغذيات (Kerrouche، 2005).

3.4 . الاكتفاء الذاتي : يتمثل في قدرة المجتمع في تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا دون اللجوء إلى العالم الخارجي من خلال الاستيراد ، ويعتبر هذا المفهوم أضيق من مفهوم الأمن الغذائي(Kleemann, 2012) .

4.4 . الفجوة الغذائية : هي التعبير الكمي لمشكلة الغذاء الناتجة عن عجز الطاقات المحلية في توفير هذه الكمية لتغطية النقص في الاحتياجات الغذائية وعادة ما يتم سدادها عن طريق الاستيراد ، الفجوة الغذائية تشير الى الفرق بين كمية الإنتاج المحلي والسلع الغذائية والكمية المستوردة من الخارج لتلبية احتياجات السكان من الغذاء اليومي و ذلك وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها من السعرات الحرارية و البروتينات ...الخ.(FAO, 1989)

نسبة الاكتفاء الذاتي = (الإنتاج المحلي / الاستهلاك الكلي)100

نسبة الفجوة الغذائية = 1– نسبة الاكتفاء الذاتي

5.4. التنمية الزراعية المستدامة: هي عبارة عن مجموعة السياسات و الإجراءات التي تقدم لتغيير بنيان و هيكل القطاع الزراعي، بما يؤدي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية و برقيق زيادة في الإنتاج و الإنتاجية، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل القومي و تحقيق مستوى معيشة مرتفعة لأفراد المجتمع عبر الأجيال المختلفة دون الإضرار بالبيئة، بدا يعتٍ برقيق الكفاءة الاقتصادية في إطار العدالة بين الأجيال و داخل الجيل نفسه (Bardowin, 1985).

II . تطور أوضاع الأمن الغذائي العربي :

في تقرير للبنك الدولي الصادر عام 2019 حول حالة الأمن الغذائي في العالم وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، أكد على تصاعد الجوع العالمي ليصل إلى حوالي 821.6 مليون شخص، بما يعادل 25 % من سكان العالم، أغلبهم في إفريقيا وأميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وجنوب آسيا ، ويتزايد الجوع في الدول التي تواجه نمو اقتصادي بطيء أو متراجع، فغالبا ما تؤدي فترات الركود إلى ارتفاع معدلات البطالة التي تؤدي بدورها لمضاعفة الأزمة ما يدل على فشل العالم في تحقيق أهداف التغذية لمنظمة الصحة العالمية بحلول عام 2025 وأهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2050 (Karolina, 2020)، ويمكن تبيان تطور وضع محاور الأمن الغذائي في الدول العربية خلال الفترة الأخيرة كما يلي :

1. إتاحة الغذاء في الوطن العربي:

تعتبر إتاحة الغذاء من أهم محاور الأمن الغذائي التي توضح قدرة الدول على توفير الإمدادات الكافية من الغذاء لسكانها سواء من إنتاجها المحلي أو من الأسواق الخارجية. وتشكل الأسماك، والخضر والفاكهة، والمنتجات الحيوانية أهم السلع الغذائية التي يتمتع الوطن العربي بمزايا نسبية في إنتاجها، بينما تعتمد المنطقة العربية على الاستيراد في توفير نسب عالية من كميات احتياجاتها من سلع الحبوب والسكر والزيوت النباتية.(haddad, 2011) .

تشكل المساحة المزروعة من محاصيل الحبوب حوالي (57.2 %)من مجمل المساحات المزروعة بالمحاصيل الغذائية بالدول العربية في عام 2021 ،تليها محاصيل البذور الزيتية بنسبة (27.4 %) وتساهم محاصيل الفاكهة بنسبة (6.3 %) ومحاصيل الخضر بنحو (4.3 %) بينما تبلغ مساهمة بقية المحاصيل حوالي (5.7 %) من المساحة المزروعة ,ADAO) .أوضاع الأمن الغذائي العربي(2021 ,

تعتبر مجموعة محاصيل الحبوب من أهم السلع الغذائية في الوطن العربي، وتساهم بالنصيب الأكبر سواء في المساحات التي تستغلها، أو في قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية، وقد بلغ إجمالي إنتاجها في المنطقة العربية عام 2021 حوالي 60.43 مليون طن، وبمقارنة الإنتاج السنوي للحبوب للعام 2021 يتضح أنه قد ازداد عن إنتاج عام 2020بنحو (10.9%) وازداد عن متوسط إنتاج محاصيل الحبوب خلال الفترة 2016 – 2020 بنحو 10.4% . ,ADAO) أوضاع الأمن الغذائي العربي(2021 ,

وتؤثر التجارة بشكل مباشر على كميات الأغذية وأسعارها في الأسواق الوطنية، وبالتالي تؤثر على كل بعد من أبعاد الأمن الغذائي (الإتاحة، وإمكانية الحصول، والاستخدام، والاستقرار). يمكن أن تساعد التجارة الغذائية بين الدول العربية، وبينها وباقي دول العالم في تحقيق التوازن بين العجز الغذائي والفائض عبر البلدان، وتحسين توفر مختلف أنواع الغذاء والمساهمة في استقرار الأسعار. وبصفة عامة تتكامل التجارة الخارجية مع قطاع إنتاج الغذاء في توفير السلع الغذائية بالدول العربية، حيث يتم تصدير ما تتمتع به الدول العربية في إنتاجه من مزايا نسبية أو تنافسية، وتقوم كذلك باستيراد ما تحتاجه من سلع غذائية أخرى(Kerrouche, 2005) .

تأثرت إتاحة الغذاء من التجارة الخارجية في الدول العربية بين عامي 2020 و2021 وخلال الربع الأول من عام 2022 بالتقلبات التي شهدتها تجارة السلع الغذائية والزراعية العالمية نتيجة الإجراءات التي اتخذتها الدول المنتجة الرئيسية للسلع الغذائية في مواجهة جائحة كورونا، وآثار الحرب الروسية الأوكرانية ,ADAO) أوضاع الأمن الغذائي العربي.(2021 ,

1.1. مؤشر توفر الغذاء :يقيس مؤشر توفر الغذاء كفاية الإمدادات الغذائية الوطنية، وخطر انقطاع الإمدادات، والقدرة الوطنية على توزيع الأغذية وجهود البحث لتوسيع الإنتاج الزراعي والغذائي، يتم قياس مؤشر توفر الغذاء عبر خمسة مؤشرات هي كفاية إمدادات الغذاء، والإنفاق العام على البحوث الزراعية والتطوير، والبنية التحتية الزراعية، وتقلب الإنتاج الزراعي، ومخاطر عدم الاستقرار السياسي (Timothy B. sulser, 2011) .

قدر متوسط مؤشر توفر الغذاء في الوطن العربي عام 2021 ممثلاً بأربع عشرة دولة بنحو (54.6 درجة) و هو يقل عن المتوسط العالمي المقدر بنحو (56.7 درجة) ، ويتضح من الجدول تراجع المؤشر بين عامي 2020 و2021 على المستويين الدولي والعربي.وعلى المستويات المحلية تراوحت قيمة المؤشر بين (27.6 درجة) و (31.6 درجة) في اليمن وسوريا والسودان، وبين (51.8 درجة)و(60 درجة) في المغرب وتونس والأردن وسلطنة عمان والجزائر ومصر ،بينما تراوحت قيمة المؤشر بين (67.5درجة) (74.4 درجة)في البحرين والسعودية والإمارات والكويت وقطر ,ADAO) أوضاع الأمن الغذائي العربي(2021 ,.

الجدول 01: درجات مؤشر توفر الغذاء في الدول العربية خلال الفترة (2019 –2021)

الدول	2019	2020	2021	التغيير بين عامي 2020–2021(٪)
مصر	74,3	62,8	60	4,5-
السعودية	70,7	73	67,8	7,1-
قطر	69,5	70,7	74,4	5,2
الكويت	60	68,3	72,3	5,9
الإمارات	66,8	66,5	71,3	7,2
عمان	63,9	59,1	57,3	3,0-
البحرين	56,2	56,8	67,5	18,8
تونس	59,6	56,7	54	4,8-

الجزائر	59	55,7	58	4,1
المغرب	51,9	51,4	51,8	0,8
الأردن	51,7	48,2	55,2	14,5
سوريا	42,4	41,3	30,1	27,1-
السودان	37,5	30,8	31,6	2,6
اليمن	27,3	27,5	27,6	0,4
الوطن العربي	56,5	55,8	54,6	2,2-
العالم	56,85	57,32	56,7	1,1-

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، – الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ،2021

2. إمكانيات الحصول على الغذاء:

يعكس مؤشر إمكانيات الحصول على الغذاء مدى قدرة المستهلكين على شراء الغذاء، ودرجة تعرضهم لصدمات الأسعار، ومدى توفر برامج وسياسات لدعمهم عند حدوث الصدمات (haddad، 2011). ويتم حساب هذا المؤشر عبر ستة مؤشرات فرعية هي: استهلاك الغذاء كنسبة من إجمالي إنفاق الأسرة، ونسبة السكان الذين يعيشون تحت أو بالقرب من خط الفقر العالمي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والتعريفة الجمركية على الواردات الزراعية، وبرامج شبكات الأمان الغذائي، وإمكانات وصول المزارعين للتمويل. (ADAO، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2020)

ومن أهم العوامل التي تؤثر على كميات وأنواع سلع سلة الغذاء في الوطن العربي هي مستويات الدخول .وتشير إحصاءات البنك الدولي لعام 2021 إلى أن معدل النمو السنوي لمتوسط دخل الفرد في الوطن العربي كان سالبا في 2019 و2020 ،ثم تحسن ليبلغ نحو 1.6 % في عام 2021 ، وقد ارتبطت تلك التقلبات بشكل مباشر بالمتغيرات التي أثرت على حركة النمو الاقتصادي والتبادل التجاري بالوطن العربي والعالم، ومن أهمها تراجع عائدات النفط والغاز في المنطقة العربية بين عامي 2019 و2020 (FAO م.، 2020). وتتفاوت مستويات دخول الأفراد في الدول العربية، حيث ترتفع في دول مجلس التعاون الخليجي ،أما متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي فيتفاوت بين الدول العربية، حيث بلغ أقصاه في السعودية بنحو 578.4 دولار للفرد عام 2021 وأدناه في جيبوتي بنحو 36.2 دولار للفرد، كما هو موضح بالجدول (02) ، وعلى المستوى العربي بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي نحو 310دولار للفرد عام 2021 مقارنة بنحو 424 دولارا للفرد على المستوى العالمي . (ADAO, ,أوضاع الأمن الغذائي العربي(2021 ,).

ومع الاتجاه التصاعدي للأسعار العالمية للسلع الغذائية الرئيسية بين عامي 2020 و2021 ،تأثرت قدرات الحصول على الغذاء بالكمية والجودة المطلوبتين بالدول العربية، خاصة سلع الحبوب والزيوت والسكر والمنتجات الحيوانية،أما نسب الزيادة بين متوسط الفترة 2015 – 2020 وعام 2021 ،فقد كانت مرتفعة نسبيا للزيوت النباتية والقمح والأرز ولحوم الأبقار، وفي نفس الاتجاه ازدادت الأرقام القياسية لأسعار الغذاء سواء على مستوى

الدول العربية أو على المستوى العالمي .فعلى مستوى الدول العربية ارتفعت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الدول العربية خلال الفترة (2016 – 2021)مقارنة بسنة الأساس (2015) ،خاصة في دول السودان ولبنان ومصر وتونس والجزائر وموريتانيا وجيبوتي. وعلى المستوى العالمي، الرقم القياسي لأسعار الغذاء قد تصاعد خلال السنوات الثلاث الماضية سواء بقيمته الاسمية أو الفعلية.(ADAS, 2018)

أيضا ، من أهم العوامل التي أثرت على إمكانية حصول المستهلكين في الدول العربية على السلع الغذائية خلال عامي2020 و2021 هي تدهور القدرات الشرائية مع الركود الاقتصادي بسبب تفشي فيروس كورونا، تدهور النظم التسويقية وعدم انتظام تزويد الأسواق بالمنتجات الغذائية ، ارتفاع تكاليف التخزين والتبريد، (FAO م.، 2020) وحالات الاحتكار والمضاربة في بعض الدول، هذا إلى جانب ارتفاع الأسعار والانخفاض النسبي في مستويات المرتبات والأجور ، وتدهور قيمة العملات المحلية أمام العملات الأجنبية كما هو الحال في لبنان والسودان واليمن، مع الارتفاع النسبي في النسب المخصصة للإنفاق على الغذاء، والتي تتراوح بين(29 % في تونس و(57 %)في اليمن و(60 %) في السودان.(ADAO , 2021).

ويساهم تدهور نظم تسويق المنتجات في الحد من إمكانات الحصول على الغذاء في كثير من الدول العربية ،بالإضافة إلى بعد مناطق الإنتاج عن مناطق الاستهلاك، وضعف خدمات ما بعد الحصاد، وارتفاع نسب فاقد الإنتاج الزراعي، وضعف التصنيع الغذائي وإضافة القيمة للمنتجات الزراعية .ومن أهم محددات تسويق المنتجات الزراعية في بعض الدول العربية تعدد الوسطاء والمتدخلين بين المنتجينّ وأسواق الجملة، وتذبذب الأسعار، وزيادة ظاهرة التجارة الموازية وخارج المسالك المنظمة. هذا إلى جانب ضعف البنيات التحتية التسويقية وضعف الرقابة على الأسواق، وقلة المخازن المبردة ووسائل النقل المبردة في العديد من الدول العربية. (Bardowin، 1985).

الجدول (02) :متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي خلال الفترة 2015 – 2021 بالدولار (بالأسعار الجارية)

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
السعودية	553,2	545,6	622,8	519,16	550,3	568,1	578,4
الجزائر	493,4	478,8	492,9	487,55	477,1	475,5	480,1
المغرب	429,7	457,8	399,5	400,44	429	419,9	416,4
الأردن	145,2	214,7	231,1	208,66	325,7	368,6	371,9
عمان	265,1	335,3	354,8	367,92	318,9	345,9	368,1
السودان	797,9	463,2	271,4	247,67	616,8	473	445,8
الإمارات	289,9	303,8	310,6	315,09	330,8	340,9	349,2
جزر القمر	249,3	242,9	444,4	462,2	235	283,2	326,8
لبنان	308,2	373,3	302,5	370,52	328	326,3	320,3
موريتانيا	323,6	327,9	258,6	320,76	303,4	283,9	282

مصر	393,1	374,7	232,8	280,17	333,5	285,4	299,7
الكويت	234,6	211,4	218,5	149,33	221,5	216,7	225,9
تونس	382	303,1	311,8	363,12	235,6	201,5	266,7
العراق	195	178,5	170,9	140,22	181,3	174,1	175,3
اليمن	170,9	167,8	158,3	152,58	165,7	161,9	160,1
قطر	106	112,7	121,8	120,69	113,5	118,2	121,7
ليبيا	141,9	118,3	128,8	41,39	129,7	125,8	120,8
فلسطين	89,4	93,5	82,9	84,4	88,6	89,7	89,7
البحرين	70,1	73,5	77	69,38	83,1	86,4	86,8
سوريا	75,7	60,1	74,4	199,39	70,9	70,6	70,8
الصومال	61,9	63	65,5	54,73	63,5	64,6	60,9
جيبوتي	33,8	35,5	38,4	38,54	34,5	35,7	36,2
الوطن العربي	373,9	336,3	286,7	291,09	332,3	306,1	309,8
العالم	402,2	403,4	424,6	445	410,1	416,8	424

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية أعداد متفرقة.

ويساهم تدهور نظم تسويق المنتجات في الحد من إمكانات الحصول على الغذاء في كثير من الدول العربية ،بالإضافة إلى بعد مناطق الإنتاج عن مناطق الاستهلاك، وضعف خدمات ما بعد الحصاد، وارتفاع نسب فاقد الإنتاج الزراعي، وضعف التصنيع الغذائي وإضافة القيمة للمنتجات الزراعية .ومن أهم محددات تسويق المنتجات

3. الاستفادة من الغذاء:

لاكتمال حلقة تحقيق الأمن الغذائي، يجب أن يكون الطعام آمنا كافيا لتلبية المتطلبات الفسيولوجية لكل فرد. وهناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على الاستفادة من الغذاء، أهمها سلامة الغذاء، وطرق اختيار وإعداد وتناول الأطعمة، إضافة إلى الأوضاع الصحية للأفراد. (Kerrouche، 2005)

1.3. المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية: تتمثل الكميات المتاحة للاستهلاك في الكميات المنتجة من السلع الغذائية محليا في الوطن العربي، بالإضافة إلى كمية الواردات ناقصا كمية الصادرات منها في فترة زمنية معينة ، ويساهم الإنتاج المحلي بدرجة كبيرة في إتاحة معظم السلع الغذائية ماعدا القمح والذرة الشامية، والزيوت النباتية والسكر. حيث بلغ إجمالي المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي حوالي 340.8 مليون طن عام 2021 مقابل331.5 مليون طن عام 2020 .وتساهم الحبوب بالنصيب الأكبر من المتاح للاستهلاك 42 % . (ADAO، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2021)

وقد تراجعت كميات المتاح للاستهلاك من الخضر والبطاطس ولحوم الدواجن بنحو (0.4 %) و(0.2 %) و (7.2 %)على الترتيب عامي 2020 و 2021. ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى ارتفاع كميات صادرات الخضر، وإلى تراجع كميات واردات لحوم الدواجن وتراجع كميات إنتاج البطاطس في تلك الفترة .

ويتأثر نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من مختلف السلع الغذائية بمعدلات نمو إنتاج الغذاء ومعدلات نمو السكان ، بالإضافة إلى التغيرات في العادات الغذائية ،حيث قدر متوسط نصيب الفرد من المنتجات الحيوانية والسمكية في المنطقة بحوالي 30.23 كغ / السنة وهو يقل عن المعدل العالمي (43 كغ/السنة) عام 2021، هذا المتوسط شهد استقراراً في المنتجات الحيوانية، والسكر والبقوليات، في حين تراجع متوسط نصيب الفرد من البطاطس. (ADAS، 2018)

وقدر متوسط نصيب الفرد من مكونات الطاقة بحوالي2916 كيلو كالوري/الفرد/اليوم عام 2020 ،وحوالي 2913 كيلو كالوري/الفرد/اليوم عام 2021 ،وهي معدلات لا تقل كثيرا عن المعدل العالمي. وتتباين تلك المعدلات بين الدول العربية، حيث يزيد المتوسط عن نظيره العالمي في تونس والجزائر والكويت والمغرب والسعودية ومصر وليبيا،ويقترب المتوسط من المتوسط العالمي في كل من سلطنة عمان وموريتانيا ولبنان ، في حين يقل المتوسط عن المتوسط العالمي في باقي الدول العربية. وبالنسبة لإمدادات البروتين فيقدر متوسطها اليومي عام 2021 حوالي79.1 غ للفرد مقابل حوالي 84.4 غ للفرد على المستوى العالمي .أما متوسط نصيب الفرد من الدهون فانه يقل في الدول العربية عن نظيره العالمي، حيث بلغ نحو 81.3 غ في اليوم بالدول العربية مقارنة بحوالي 90.1 غ في اليوم للعالم. (ADAO، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2020)

2.3. نقص التغذية: يمثل سوء التغذية بجميع أشكاله تحديا كبيراً للدول العربية ،خاصة الدول التي تأثرت أوضاع أمنها الغذائي بالمتغيرات الطبيعية غير الملائمة، حيث ازدادت فيها نسب الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزم والهزال ، وتزايدت فيها ظاهرة الجوع ونقص التغذية. إضافة إلى ذلك هناك حالات من الدول العربية تزداد فيها نسب من يعانون من زيادة الوزن، والجدول رقم(3) يبين معدلات نقص التغذية و مؤشر الجوع في بعض الدول العربية . (Karolina، 2020)

3.3 . الفجوة الغذائية : تتأثر قيمة وكمية الفجوة من السلع الغذائية بالتطورات في إنتاج وأسعار وتجارة السلع الغذائية، وفي السنوات 2019-2020 -2021 تأثرت التجارة الخارجية للسلع الغذائية في العالم بالإجراءات التجارية التي صاحبت تفشي فيروس كرونا عام 2019 بما في ذلك تصاعد أسعار الأغذية العالمية. (Kleemann، 2012) وعلى مستوى الوطن العربي أدت الزيادات التي شهدها إنتاج العديد من السلع الغذائية في السنوات الأخيرة ، وبطء حركة التجارة الدولية إلى تقليل حجم واردات الغذاء ، ورغم ذلك شهدت قيمة فجوة السلع الرئيسية ارتفاعا طفيفا من 34.24 مليار دولار عام 2019 إلى 35.33 مليار دولار عام 2000 ثم 37.90 مليار دولار عام 2021 ، أي بنسبة 13.37 % . وتساهم محاصيل الحبوب بالنسبة الأكبر في قيمة سلع العجز بحوالي 48.02 % في حين تبلغ مساهمة المنتجات الحيوانية بحوالي 32.3% من قيمة

سلع العجز،ويشير ذلك إلى أهمية بذل المزيد من المجهود لتضييق الفجوة في محاصيل الحبوب عن طريق التوسع في إنتاجها ، مع ترشيد استخدامات مياه الري ، إضافة إلى تحسين نظم الإنتاج الحيواني لزيادة إنتاجية الوحدة الحيوانية من الألبان واللحوم. (FAO م.، 2020).

4.3 . معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية: استقر المعدل العام للاكتفاء الذاتي من إجمالي المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية بين عامي 2020و2021 في حدود 69.5 % (ADAO، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2021)،ويمكن تقسيم السلع الغذائية إلى ثلاث مجموعات وفقا لمعدلات الاكتفاء الذاتي :

- تضم المجموعة الأولى سلع الفائض للتصدير والسلع ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المرتفعة وتشمل الأسماك والخضر والفاكهة والبطاطس، بنسب تتراوح بين 108.4% و95.4 % .
- وتضم المجموعة الثانية السلع ذات نسب الاكتفاء الذاتي المتوسطة وتضم سلع الإنتاج الحيواني شاملة بيض المائدة والألبان ومنتجاتها ولحوم الدواجن واللحوم الحمراء، بنسب تتراوح بين 79.5% و68.9% أما المجموعة الثالثة فتضم سلع البقوليات والحبوب والزيوت النباتية والسكر بنسب منخفضة تتراوح بين 50.5%و34.4%

الجدول (03) : نقص التغذية ومؤشر الجوع في بعض الدول العربية (2011–2021)

الدول	نسبة السكان ناقصي التغذية (%		مؤشر الجوع (0–100)			التغيير المطلق في مؤشر الجوع منذ عام 2000
	2011– 2013	2018– 2021	2012	2020	2021	
الأردن	8	8,4	8,5	8,3	8,3	2,5-
تونس	3,1	2,4	7	6	6	4,3-
الجزائر	3,5	2,6	8,9	6,9	6,9	7,6-
جيبوتي	20,9	16,3	35,4	27,4	2,4	16,9-
السعودية	5,1	3,9	8,2	6,8	6,8	4,2-
السودان	13,5	12,3	29,8	25,1	25,1	-
سوريا	-	-	42,3	42,3	42,3	-
الصومال	77,6	62,2	65,1	50,8	50,8	7,3-
العراق	36,8	37,2	27,5	22,8	22,8	1,1-
سلطنة عمان	7,5	8	11,6	12,6	12,3	2,4-
الكويت	2,5	2,5	5	5	5	-
لبنان	13,2	8,4	13,2	12,3	12,3	1,9-
مصر	5,1	5	15,2	12,5	12,5	3,8-
المغرب	4,9	3,7	9,6	8,8	8,8	6,7-
موريتانيا	7,1	8,5	23,6	22,6	22,6	9,3-
اليمن	31,8	45,8	38,8	38,4	38,4	4,1

المصدر: معهد بحوث سياسات الغذاء، مؤشر الجوع في العالم 2022 ،وتقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

الشكل (01) : نسبة مساهمة المجموعات السلعية الرئيسية في الفجوة الغذائية العربية لعام 2021 (%)

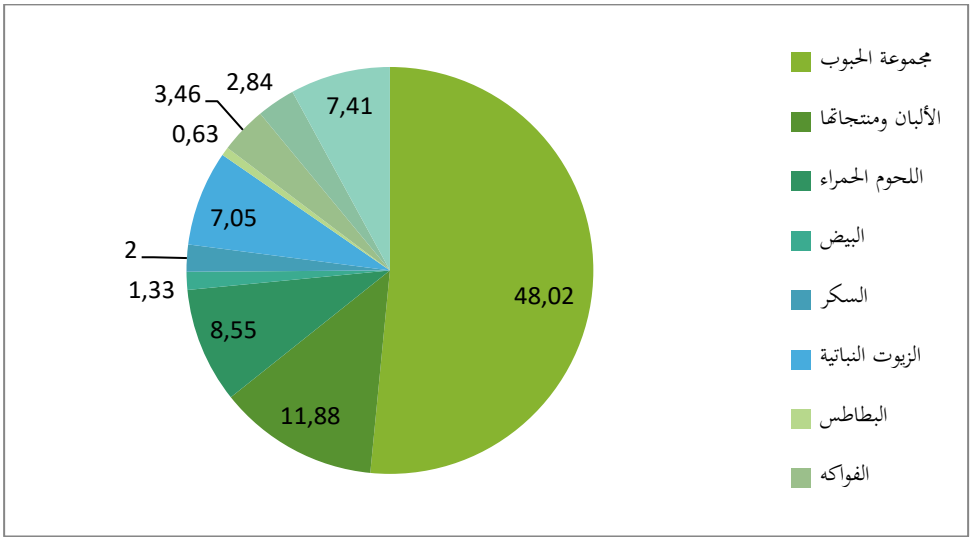

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية (أعداد متفرقة)

4. استقرار الغذاء :

يركز محور استقرار (استدامة) الغذاء على توفر الغذاء في المدى الزمني قصير وطويل الأجل، تعتمد استدامة الغذاء في المدى القصير على استقرار أسعار الغذاء، وتحسين دخول الأفراد، وزيادة الإنتاج ،والحد من فقد وهدر الغذاء، ودعم الغذاء. أما استدامة الغذاء في المدى الطويل، فتتحقق من خلال النمو الاقتصادي، واستدامة الإنتاج والمحافظة على الموارد الطبيعية وتمكين المنتج الصغير بما في ذلك المرأة الريفية وإنشاء مشروعات صغيرة ومتوسطة مدرة للدخل وداعمة لأمن الغذائي .ويمكن الوقوف على اتجاهات استدامة الغذاء من خلال مؤشر المخزون الإستراتيجي من بعض السلع الغذائية. (Julian A. Lampietti، 2011)

يرتبط المخزون من السلع الغذائية والتغيرات في كمياته بين المواسم الزراعية ارتباطا وثيقا بالمعروض من الغذاء، وتستخدم والدول المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية لموازنة الأسعار عند ارتفاعها، حيث تقوم بطرح كميات من المخزون في الأسواق، وعند انخفاض مستويات الأسعار تقوم بشراء كميات إضافية من المخزون. أما مخزون الطوارئ من السلع الغذائية، فإن استخدامه يتركز بصفة أساسية في مواجهة حالات النقص الغذائي الطارئة (بكدي، 2013)؛ لذا احتلت قضية الاحتياطي الغذائي أو المخزونان الإستراتيجية أولى أولويات صناع القرار سواء على المستوى العربي أو العالمي لاسيما بعد الأزمات العالمية التي حدثت في الآونة الأخيرة. وتتراوح فترة الخزن الاستراتيجي للسلع الغذائية الرئيسية في الدول العربية ما بين 3 أشهر إلى 12 شهرا ،وتشير الإحصائيات إلى أن حجم المخزون العالمي من الحبوب ارتفع في عام 2019 بنسبة 7.18% للأرز و39.8 % للحبوب ، ويرجع ذلك إلى زيادة الإنتاج من هذه المحاصيل في عام 2018 مقارنة بعام 2016 نتيجة للتحسن في معدلات تساقط الأمطار وزيادة المساحة المزروعة بهذين المحصولين . (ADAO، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2020).

وتوضح بيانات الجدول(02) تطورات مؤشرات الأمن الغذائي في الوطن العربي بين عامي 2020 و2021 ،فقد تحسن المؤشر العام للأمن الغذائي بين عامي 2020 و2021 وكذلك تحسنت المؤشرات الفرعية عدا مؤشر توفر الغذاء الذي تراجع بين العامين .

الجدول (04) : مؤشرات الأمن الغذائي في الوطن العربي خلال العامين 2020-2021

المؤشر	الوطن العربي		
السنة	2019	2020	2021
المؤشر العام	61,4	60,4	60,6
توفر الغذاء	56,5	55,8	54,6
إمكانية الحصول على الغذاء	67,6	66,9	67,9
أمان و سلامة الغذاء	68,0	69,5	68,0
الموارد الطبيعية والقدرة على الصمود	50,9	42,1	48,7

المصدر : المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، – الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ،2021

III . المتغيرات المعاصرة المؤثرة على الأمن الغذائي العربي :

كان ومازال هدف تحقيق الأمن الغذائي محط اهتمام العديد من الدول العربية، ويرتبط الأمن الغذائي العربي بمجموعة من المتغيرات التي تؤثر على مختلف محاوره بالدول العربية. تشمل تلك المتغيرات المستجدات المعاصرة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والطبيعية سواء على المستوى العربي أو الإقليمي أو الدولي .

1. التطورات في بيئة التجارة الدولية :

تمثل تأثير التطورات في بيئة التجارة الدولية على أوضاع الأمن الغذائي في الدول العربية تأثيرا مباشرا ، حيث تشير العديد من المؤشرات والتوقعات إلى أن الوضع الراهن لتدفقات التجارة الدولية للسلع الغذائية يعتبر غير موات لمسيرة الأمن الغذائي العربي. ويرتبط ذلك بتباطؤ معدلات نمو التجارة العالمية، وتأخر التعافي من تداعيات جائحة كورونا ،والسياسات التجارية غير الملائمة لبعض الدول المنتجة الرئيسية لسلع الحبوب، والزيوت النباتية، والأسمدة، والطاقة .هذا بالإضافة إلى ما يشهده العامل في الوقت الراهن من انتشار للسياسات التجارية الحمائية، وما يمكن أن ينتج عنها من صعوبات في سلاسل إمداد السلع الغذائية التي حدت من مقدرات الدول العربية لمقابلة احتياجاتها الغذائية من السلع ومدخلات الإنتاج التي يتم استيرادها من خارج الوطن العربي (ADAO، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2021).

وتعتبر أيضا الحروب التجارية وحرب العملات ، وتقلبات الأسعار العالمية للنفط وللسلع الغذائية، وعدم الاستقرار في العديد من مناطق العالم بسبب الحروب والنزاعات من العوامل التي تأثر مباشرة على أوضاع الأمن الغذائي العربي،حيث نتج عن هذه المتغيرات تباطؤ واضح في التجارة الدولية التي شهدت معدلات نمو سالبة سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات، حسب الشكل رقم (03)، فإن معدل النمو السنوي في معظم سنوات الفترة (2015 – 2020) للتجارة كان سالبا ،ولكنه تحسن كثيرا عام 2022 نتيجة للتعافي الذي شهدته معظم

اقتصاديات العالم بما فيها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما أن المعدل أخذ نفس الاتجاه خلال نفس الفترة على المستويين العربي والعالمي .وفي ضل هذه المتغيرات التي تشهدها بيئة التجارة الدولية، ازدادت التوقعات السلبية حول مستقبل أداء الاقتصاد العالمي، حيث تشير توقعات البنك الدولي إلى أن معدل النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشامل إفريقيا سوف يبلغ 4.4 % عام 2022 ،ولكنه سوف يتراجع إلى نحو 4.3 % عام 2023.

2. تغير المناخ: تملك المنطقة العربية مساحات واسعة من الأراضي المتصحرة والأراضي المهددة بالتصحر، وهي من أكثر مناطق العالم جفافا ، وتشكل فيها ندرة المياه محددا أساسيا للإنتاج الزراعي والغذائي، فنصيب الفرد من موارد المياه العذبة المتاحة يعادل نحو 10% من المتوسط العالمي. ويتوقع أن ينخفض إلى النصف بحلول عام 2050 ، ويضيف تغير المناخ المزيد من التحديات إلى جانب الموارد الطبيعية المحدودة في المنطقة والتي يمكن أن تؤثر سلبا على توفر وإنتاج وأسعار الغذاء الآمن في الوطن العربي، لأنها تشكل تحديات خطيرة للزراعة. تشمل هذه المخاطر انخفاض إنتاجية المحاصيل الزراعية ، وزيادة الاحتياجات المائية للحاصلات، وتدهور خصوبة الأراضي، وانتشار الحشائش والحشرات والأمراض النباتية، بجانب التأثير السلبي على الإنتاج الحيواني والسمكي. (خالد، 2021).

الشكل رقم(02): معدل النمو السنوي للتجارة العربية والدولية خلال الفترة (2015–2022)

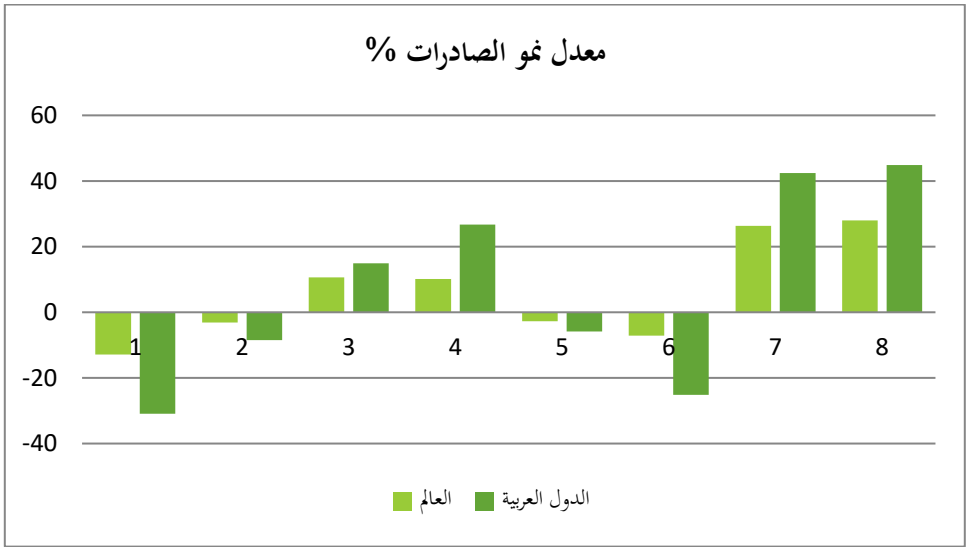

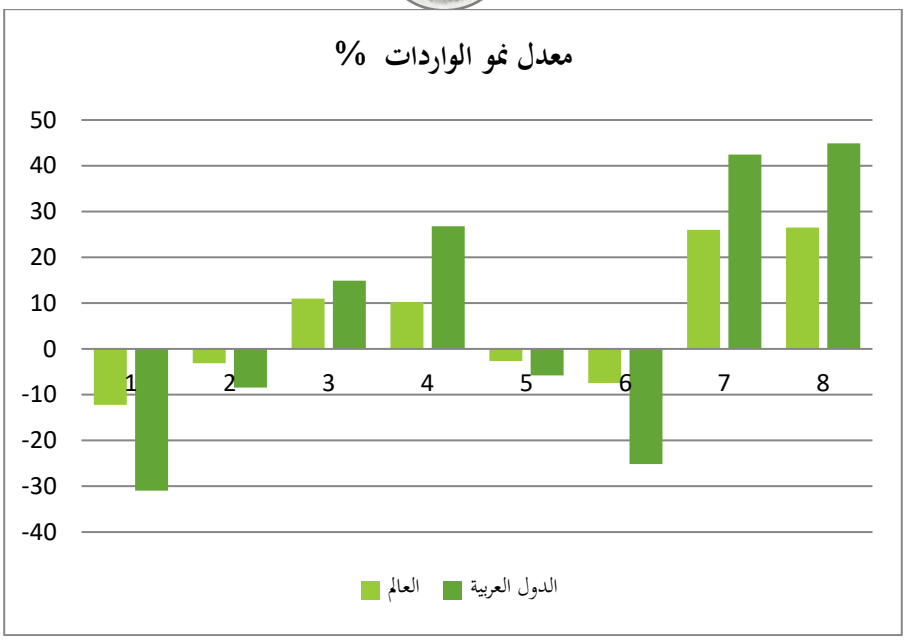

المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، 2022 و المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة.

وللتغيرات المناخية آثار سلبية على كافة محاور الأمن الغذائي في المنطقة العربية، ويتوقع أن تزداد حدة آثارها بمرور الزمن على مختلف دول العالم بعد عام 2030 في حال استمرت الاتجاهات الحالية في نمو السكان وأنماط الاستهلاك على نفس الوتيرة.كما يتوقع أن تكون الفئات الأكثر اعتمادا في معيشتهم ودخولهم على الزراعة وبخاصة صغار المنتجين في الدول النامية هي الأكثر عرضة لهذه الآثار (خالد، 2021) ، حيث تشير دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى أنه إذا لم تتخذ اليوم الإجراءات المناسبة التي تجعل الزراعة أكثر استدامة وأكثر مرونة إنتاجيا ، فإن آثار التغيرات المناخية سوف تؤدي إلى تراجع كبير في إنتاج الغذاء في الدول العربية . (ADAS، 2018)

وبصفة عامة يمكن أن يؤثر تقلب المناخ على أوضاع الأمن الغذائي بشكل مباشر، من خلال تأثير العوامل الطبيعية على الموارد والإنتاج الغذائي، وكذلك بشكل غير مباشر بزيادة التعرض للأمراض، ومخاطر سلامة الغذاء، وتدهور جودة النظم الغذائية (خالد، 2021).

ويعتبر الموسم الشتوي لعام 2021 الأكثر انخفاضا في معدلات الهطول المطري وزيادة في ندرة المياه في العديد من الدول العربية، ففي العراق أدت قلة هطول الأمطار وندرة المياه إلى تراجع حجم إنتاج محصول القمح بنسبة 32% ، أي من 6.24مليون طن عام 2020 إلى 4.23مليون طن عام 2021 . وفي تونس تعتبر سنة 2021 سنة صعبة نظرا لتواصل الجفاف لعدة مواسم متتالية ماعدا سنة 2019 ،مما أدى إلى تذبذب الإنتاج و تراجع المساحات المحصودة. أما في الجزائر فقد تراجع إنتاج الحبوب لموسم حصاد (2021-2020) بنحو 40% نتيجة لشح الأمطار. أما لبنان وسوريا فتدهورت إنتاجية وإنتاج العديد من المحاصيل نسبة للظروف الطبيعية

غير الملائمة خلال السنوات القليلة الماضية . وفي السودان والمغرب فقد تحسن إنتاج بعض المحاصيل المطرية بفضل تحسن معدلات الهطول المطري عام 2021 (مثل الذرة والحبوب) مقارنة بإنتاج عام 2020، فقد سجل المغرب ثاني أكبر إنتاج من محاصيل الحبوب والذي قدر بأكثر من 14.8 مليون طن خلال الفترة (2020- 2021) وبلغت المساحة المزروعة حوالي 4.35مليون هكتار .(مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة،، 2022).وعلى الرغم من تحسن الإنتاج خلال ذلك الموسم في المغرب، فقد سجل موسم (2020- 2022)تساقطات مطرية تنخفض بنحو 42 % عن متوسط الثلاثين سنة الماضية (327 ملم) وبنحو 35 % مقارنة بالموسم السابق (289 ملم)، وبالإضافة إلى قلة التساقطات المطرية وتأخرها، اتسمت التساقطات بسوء التوزيع الزمني على الغطاء النباتي وتأخير والمجالي. ويتوقع أن يتسبب نقص الهطول المطري في حدوث إجهاد مائي يؤثر سلبا نمو محاصيل الخريف، وخاصة الحبوب.ففي فلسطين شهد القطاع الزراعي انخفاض معدلات الأمطار السنوية، وارتفاع درجات الحرارة ، إذ انعكس ذلك على نقص الجريان السنوي وانخفاض توافر المياه. (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة،، 2022)

3. خطر النزاعات وتأثير الأزمات الخارجية على الأمن الغذائي:

تأثرت أوضاع الأمن الغذائي العربي تأثيرا كبيرا بالنزاعات والصراعات والمشاكل الداخلية (عدم استقرار و النزوح الريفي ...) التي حدثت خلال السنوات الأخيرة، ،حيث تعاني الدول التي ترتفع فيها هذه الصراعات من نسب عالية من السكان ناقصي التغذية، والسكان الذين يحتاجون للمساعدات الغذائية، هذا إلى جانب تدهور المنشآت الإنتاجية والنزوح عن الأراضي الزراعية .وإلى جانب آثار الاضطرابات التي تحدث في بعض دول المنطقة ، هناك مخاطر الأزمات الخارجية التي أثبتت أضرارها الحادة على أوضاع الأمن الغذائي العربي، مثل أزمات الغذاء العالمية خلال العقود الماضية التي تضررت منها المنطقة العربية، وتأثرت أوضاع أمنها الغذائي بارتفاع أسعار السلع الغذائية، وبسياسات منع تصدير الغذاء من الدولة المنتجة الرئيسية إلى دول أخرى. (ADAO، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2021).

كما تأثرت جميع الدول العربية كغيرها من دول العالم بجائحة كورونا (كوفيد – 19) بدرجات متفاوت نتيجة تعطيل سلاسل الإمداد الغذائي، وقيام بعض دول العالم بمنع تصدير الغذاء، وفرض قيود على الاستيراد ، بالإضافة إلى الصعوبات التي واجهت عمليات توصيل المدخلات والمستلزمات الزراعية إلى حقول المزارعين في الوقت المطلوب.(برنامج استدامة الأمن الغذائي العربي ،2022).

و تأثرت تجارة السلع الغذائية في المنطقة العربية من الحروب والأزمات، مثل الأزمة الروسية الأوكرانية التي أدت إلى حدوث صدمات في العرض والطلب على السلع الغذائية، وصعوبات في الحصول عليها، حيث أن الدول العربية تستورد من خارج الوطن العربي نحو 57 % من احتياجاتها من القمح، ونحو 66 % من احتياجاتها من الذرة الشامية، و65 % من احتياجاتها من السكر. وبالتالي مثل هذه الأزمة تشكل تهديدا على أوضاع الأمن الغذائي في المنطقة ، إذ تعتبر روسيا المصدر الأول للقمح في العالم وأوكرانيا الخامسة عالميا ،حيث ساهمت الدولتان بنحو 13.1 % و8.5 % على التوالي من صادرات القمح العالمية في عام 2021. (برنامج استدامة الأمن الغذائي

العربي ،2022). وتوفر أوكرانيا 13.2% من واردات الدول العربية من الحبوب، و18 % من وارداتها من القمح، ونحو 16 % من وارداتها من الزيوت النباتية،وتوفر روسيا نحو 9.5% من واردات الدول العربية من الحبوب، ونحو 18 % من وارداتها من القمح، ونحو 10.6 % من وارداتها من الزيوت النباتية (ADAO، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2021).الجدول رقم (06).

ويزيد قصور نظم المخزون الاستراتيجي في معظم الدول العربية من درجة تأثير مثل تلك الأزمات، التي تجعل الدول العربية عرضة للأزمات وتقطع سلاسل الإمداد وارتفاع الأسعار. (Julian A. Lampietti، 2011)

جدول (06):مساهمة الدول غير العربية في قيمة واردات الوطن العربي من بعض السلع الغذائية 2021%

جملة محاصيل الحبوب		القمح		الزيوت النباتية	
أوكرانيا	13,18	أوكرانيا	18	تركيا	20,11
الهند	13,02	روسيا	18	أوكرانيا	15,89
الأرجنتين	12,53	فرنسا	10	اسبانيا	11,68
روسيا	9,51	كندا	10	روسيا	10,63
استراليا	7,16	استراليا	7	الأرجنتين	6,40
رومانيا	5,64	رومانيا	7	أمريكا	4,45
امريكا	4,90	بولندا	4	ايطاليا	2,74
فرنسا	4,54	أمريكا	3	اندونيسيا	2,69
البرازيل	4,46	الهند	3	البرازيل	2,12
تركيا	4,41	–	-	–	-
كندا	4,16	–	-	–	-
5دول أخرى	16,49	دول أخرى	20	15دولة أخرى	23,29

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقارير أوضاع الأمن الغذائي العربي القطرية 2022 .

4. تقلبات الأسعار العالمية للسلع والمنتجات الغذائية:

بما أن معظم الدول العربية تعتمد في غذائها بنسبة كبيرة على الواردات من الدول الأجنبية والأسواق العالمية ، فإن للتغيرات في الأسعار العالمية للغذاء آثارا عميقة على الأمن الغذائي العربي بمحاوره المختلفة على المديين المتوسط والطويل، خاصة في ظل توقعات زيادة شح المياه وتدني الإنتاجية. ومن أهم العوامل التي تؤثر على الأسعار العالمية لسلع الغذاء عوامل العرض والطلب، والتطورات في أسعار صرف العملات وتكاليف النقل والنمو الاقتصادي، والمتغيرات الطبيعية، والجيوسياسية .(ADAO، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2021)

وفي الوقت الحالي تتصدر أزمة أسعار الغذاء جداول الأعمال على المستويات الإقليمية والدولية. فعلى مستوى المنطقة العربية تتعاون منظمة التنمية الزراعية العربية مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لوضع التصور اللازم لتصدي المنطقة لمثل هذه الأزمات. وعلى المستوى الدولي تم عقد اجتماع بين قادة مجموعة السبع والبنك الدولي خلال عام 2022 للنظر في الإجراءات التي يجب اتخاذها لتجنب مثل هذه الكوارث، حيث نتج عن الأزمة

الروسية الأوكرانية والطقس القاسي مع التأثير المستمر لفيروس كورونا والصدمات الاقتصادية تأثيرات سالبة على الأمن الغذائي العالمي(برنامج استدامة الأمن الغذائي العربي ،2022) . و يشير البنك الدولي أن كل زيادة بنسبة 1 % في أسعار الغذاء العالمية تدفع عشرة ملايين شخص إضافي إلى براثن الفقر المدقع، خاصة أن الأسعار العالمية لمعظم السلع الغذائية تزايدت بنسب غير مسبوقة بين عامي 2020 و2021 ،الشكل رقم() ،ومن أهم السلع الغذائية التي تتأثر الدول العربية بتقلبات أسعارها في الأسواق الدولية نجد سلع الحبوب والزيوت النباتية والسكر. (ADAO، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2021) .

شهدت أسعار الحبوب استقراراً نسبيا على مدى السنوات السبع الماضية، لكنها ارتفعت بشكل حاد وملحوظ بين عامي 2020 و2021 ، واستمرت في الارتفاع خلال عام 2022 ،وتعتبر زيادة واردات الصين من الذرة الشامية السبب الرئيسي لهذا الارتفاع، وقد ساهم ارتفاع أسعار الحبوب في ارتفاع معدلات تضخم أسعار المواد الغذائية في العديد من الدول المستوردة. حيث بلغ السعر العالمي للقمح 245 دولار أمريكي للطن في عام 2020 ،وهو أعلى مستوى منذ عام 2014 ،ويتوقع أن يصل سعر القمح إلى 253 دولار أمريكي عام 2030 بسبب توقعات زيادة الإنتاج والنمو المعتدل في الصادرات واستخدام الغذاء.، غير أن تلك الأسعار قد تتجه نحو التصاعد نتيجة التطورات التي شهدتها تجارة القمح بسبب الحرب الروسية الأوكرانية في عام 2022. (ADAO، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2021). وقد بلغ متوسط سعر الذرة الشامية العالمي199 دولار أمريكي للطن عام 2020 ،وهو يمثل أعلى مستوى خلال ست سنوات، ومن المتوقع تراجع السعر إلى 169 دولار للطن بحلول عام 2023 .وعلى المدى المتوسط يتوقع أن تؤدي زيادة الطلب على الأعلاف إلى زيادة أسعار الذرة من جديد لتصل إلى 200 دولار للطن بحلول عام 2030 ، أما سعر الأرز فقد بلغ حوالي 512 دولار للطن عام 2020 وهو أعلى مستوى لأسعاره منذ عام 2013 ،ويتوقع أن ينخفض إلى476دولار للطن عام 2023 ،ثم يرتفع إلى 492 دولار للطن بحلول عام 2030 . (ADAO، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2020).

الشكل رقم (04) :تطور الأسعار العالمية لبعض السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة(2019-2021)

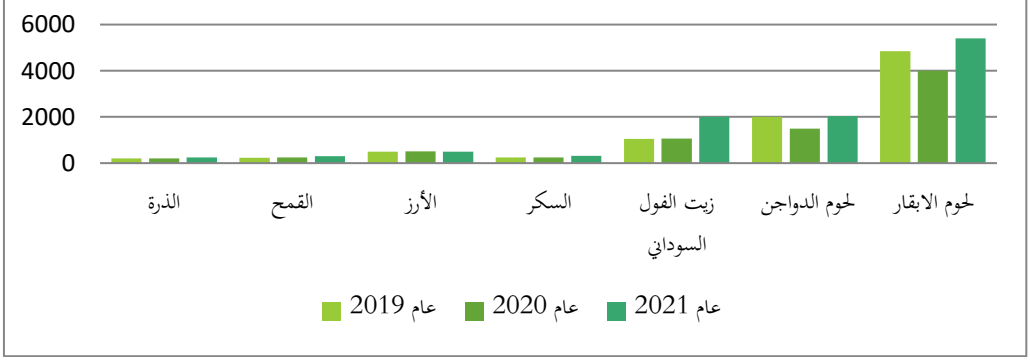

المصدر : من إعداد الباحث واعتمادا على بيانات البنك الدولي ، 2022 .

IV.الاستراتيجيات والبرامج العربية لضمان استقرار الأمن الغذائي :

يتحقق استقرار الأمن الغذائي عندما يتمكن الأفراد والسكان من الحصول على الغذاء الكافي في جميع الأوقات، دون وجود مخاطر بفقدان الوصول إلى الغذاء نتيجة للصدمات المفاجئة أو الأحداث الدورية مثل انعدام الأمن الغذائي الموسمي). لذلك يشير مفهوم الاستقرار إلى أبعاد توفر الأمن الغذائي والوصول إليه.وإلى الاستدامة التي تعني القدرة طويلة الأجل للنظم الغذائية على توفير الأمن الغذائي والتغذية بطريقة لا تعرض للخطر، وتعني أيضا الأسس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتينة التي تولد الأمن الغذائي والتغذية للأجيال القادمة. (ADAS، 2018)

1. على المستوى الوطني :

تقوم المنطقة العربية بجهود مستمرة لضمان استقرار الأمن الغذائي،من خلال إعداد استراتيجيات وبرامج وطنية ومتابعة تنفيذها والتي تتضمن تعزيز استدامة وحوكمة الأمن الغذائي، قد تم تلخيصها في:

الجدول (06): تحديد الاستراتيجيات والبرامج الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية

الدول	الاستراتيجيات والبرامج الوطنية
الجزائر	– وضع إستراتيجيات تنموية جديدة لفتح أبواب تنموية ناجحة. – تفعيل دور القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، من خلال اعتماد سياسات وبرامج حكومية خاصة بالتجديد الزراعي والريفي والصحة.
قطر	– وضع إستراتيجية قطر الوطنية للأمن الغذائي(2018-2023)،التي تعمل على تعزيز استدامة الأمن الغذائي وحوكمته.
المغرب	– وضع برامج للتصدي لتحديات التغيرات المناخية، وتوالي سنوات الجفاف، وتدهور التربة، والأزمات الوبائية الدولية الحيوانية والبشرية المتكررة، وخاصة وباء كورونا وانعكاساته على حركة التجارة العالمية وعرقلة نقل البضائع . – تطوير وتوسيع بنيات التخزين الإستراتيجي بهدف تأمين احتياجات المواطنين لمدة زمنية طويلة بدلا عن القدرة الحالية التي لا تتجاوز أشهراً معدودة.
السعودية	– يتم تنفيذ برنامج الاحتياطي والخزن الإستراتيجي للأغذية، ونظام حوكمة متكامل للتنسيق بين القطاعات والجهات ذات العلاقة – وضع نظام للإنذار المبكر للأمن الغذائي متضمنا نظام معلومات الأسواق الزراعية، وبرنامج وطني للحد من الفاقد والهدر من الغذاء. – تطوير نموذج عمل مؤسسي على المستوى الوطني، وضمان حوكمة واضحة ومسؤولة عن الأمن الغذائي.
العراق	– التزمت الحكومة بأهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دوليا ،خاصة الهدف 2 "القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة". –تقوم الدولة بإعادة تأهيل البنية التحتية للزراعة والمياه في المناطق المحررة، وتطوير سلاسل القيمة للمحاصيل الرئيسية لتحسين الإنتاجية الزراعية، وسبل العيش الريفية، ودعم المنتج العراقي. –تطوير القدرات المؤسسية لتعزيز إجراءات المحاجر البيطرية، والسيطرة على الأمراض الحيوانية المتوطنة والعابرة للحدود. – تقديم مصادر الطاقة المتجددة كوسيلة لإنتاج الغذاء المستدام، ودعم الممارسات الزراعية الجيدة المقاومة لتغير المناخ في ضوء التحديات المناخية الحالية. – إنشاء لجنة استشارية تضم المؤسسات الحكومية المعنية بهدف تنسيق عمل اللجنة الوطنية للأمن الغذائي.

السودان	– إنشاء الأمانة العامة للأمن الغذائي كإطار قومي لحوكمة وتعزيز أوضاع الأمن الغذائي، وتضم الأمانة كافة الوزارات والمؤسسات ذات الصلة بالأمن الغذائي. – إعداد إستراتيجيات للأمن الغذائي على المستويات الولائية ، وتم تنفيذ عدد من البرامج والمشروعات التي تستهدف الأمن الغذائي منها: • تطوير المخزون الإستراتيجي، وتوفير أوعية تخزينية توائم التخزين الإستراتيجي، لتفادي التخزين التقليدي المتبع حاليا لمعالجة فوائض الإنتاج، وقد بلغ إجمالي هذه السعات التخزينية عام 2020 حوالي 1425 ألف طن. • برامج تثبيت الأسعار كداعم للمستهلك والمنتج معا. • التدخل المباشر بطرح كميات من الذرة بالولايات بلغت 38 ألف طن، بأسعار مناسبة وفي متناول يد المستهلك. • برامج ومشروعات الحماية الاجتماعية كالدعم النقدي المباشر.
مصر	– تطوير شبكات الأمان الاجتماعي، وتقديم مواد غذائية ذات جودة معقولة إلى الأسر الفقيرة وخاصة النساء والأطفال. – تطبيق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية المتاحة، وترشيد استخدامها للمحافظة على البيئة في الإنتاج الزراعي، وتعظيم الاستفادة من وحدتي الأرض والمياه. – خفض معدلات الفاقد من الغذاء وربط المزارع بالأسواق. – دعم برامج ومشروعات زيادة إنتاج السلع الغذائية رأسيا وأفقيا عن طريق إجراء التعاقدات الاستثمارية لاستصلاح مليون فدان من الأراضي واستزراعها، الأمر الذي يساعد على تحسين نسبة الاكتفاء الذاتي من سلع الغذاء الرئيسية. – تحقيق الاكتفاء الذاتي من اللحوم والدواجن ومنتجات الألبان، من خلال إنشاء مشروعات إنتاج حيواني وإنشاء مجتمعات صناعية زراعية في الأراضي المستصلحة. – إنشاء شركات مساهمة للشباب والفئات الاجتماعية ضمن المساحات التي سيتم تخصيصها لهم بالمشروع منعا لتفتيت الحيازات الزراعية.

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية،أوضاع الأمن الغذائي العربي 2021 .

2 . على المستوى الإقليمي:

وقد قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية عام 2022 بوضع برنامج لاستدامة الأمن الغذائي مواكبا للمستجدات العالمية والمحلية ،ويجمع بين النهج التنموي والاستثماري و يعطي وزنا للمزايا النسبية والتخصصية في توظيف الموارد الزراعية القائمة ويفتح أفاقا واسعة للتعاون والتكامل الاقتصادي في مجال الأمن الغذائي المستدام من خلال منظومة العمل العربي المشترك يهدف البرنامج العربي استدامة الأمن الغذائي إلى :

– تحفيز وتشجيع الاستثمارات الزراعية الوطنية والاستثمارات الزراعية العربية– زيادة الرقعة الزراعية المروية من خلال تعظيم ترشيد استخدامات المياه في الزراعات المروية القائمة– التوسع في القطاع المطري في الأراضي الصالحة للزراعة غير المستغلة ، والتوسع في تطبيق أساليب الزراعة المطرية الحديثة – تعظيم العائد من وحدتي الأرض والمياه في كل من القطاع المروي والمطري القائمين،ومن الوحدة الحيوانية لقطيع الرعي– خفض العجز في المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية بصفة مبرمجة مرحليا ،ووفق نسب كمية مستهدفة– تطوير وإيجاد مخازن لتوفير مخزون استراتيجي في الدول العربية لفترات لا تقل عن 12 شهرا– تقليل الفقد والهدر وتحسين الأنماط الاستهلاكية .

الخاتمة :

على الرغم من الجهود التي بذلتها الدول العربية للتخفيف من مشكلة الجوع واهتمامها بقضايا الأمن الغذائي ونقص التغذية ، وما قامت به من تطوير في خططها الزراعية واعتماد سياسات أكثر فعالية، إلا أن جهودها واجهت العديد من العقبات التي مازالت تؤثر سلباً على تحقيق النتائج المأمولة. حيث تملك الدول العربية موارد أرضية ومائية وبشرية وتقنية ومادية ما يكفي لتحقيق الأمن الغذائي العربي من خلال إنتاج أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي الغذائي، إذا ما تم اتخاذ الترتيبات اللازمة لحماية وتطوير استخدام تلك الموارد، والحفاظ على المهدور منها وضمان ترشيد استغلالها وحسن توظيفها .إلا أن ذلك يتوقف وبالدرجة الأولى على توفر الإرادة التي تشكل أهم المفاتيح إلى عالم التنمية.توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

– تواجه عملية تنمية القطاع الزراعي في الدول العربية تحديات و معوقات عديدة، والتي من شأنها التأثير سلبيا على قدرة الدولة على إنتاج الاحتياجات الغذائية للحاضر والمستقبل ، نتيجة صعوبة إعادة استغلال الأرض في النشاط الزراعي مرة أخرى بنفس الكفاءة، مما أدى إلى توسع الفجوة الغذائية في الدول العربية و زيادة الاعتماد على الدول الأجنبية ، ولذلك تحقيق التنمية الزراعية المستدامة هو أمر ضروري لتوفير الأمن الغذائي العربي .

- تتكامل التجارة الخارجية مع قطاع إنتاج الغذاء في توفير السلع الغذائية بالدول العربية، حيث يتم تصدير ما تتمتع به الدول العربية في إنتاجه من مزايا نسبية أو تنافسية، وتقوم كذلك باستيراد ما تحتاجه من سلع غذائية أخرى.

– أثرت المتغيرات التي طرأت على الساحتين الإقليمية والدولية من مستجدات سياسية وطبيعية واقتصادية على أوضاع الأمن الغذائي نتيجة تأثيراتها السالبة على سلاسل إنتاج وتجارة السلع الغذائية، فبالإضافة للآثار الممتدة لجائحة كورونا وآثار تغيير المناخ وحالات عدم الاستقرار والاضطرابات التي تشهدها بعض الدول، أضافت الحرب الروسية الأوكرانية مزيداً من التحديات على أوضاع الأمن الغذائي على المستوى العربي و العالمي، مما إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من آثارها. وعلى ضوء ما توصلنا إليه تم وضع التوصيات التالية :

– يتطلب تحقيق الأمن الغذائي مواجهة التطورات والتحديات العالمية في مجال اقتصاد السوق، وتحرير التجارة من خلال إقامة تكتل اقتصادي عربي لتقوية الموقف التفاوضي العربي مع الدول والتكتلات الاقتصادية الأخرى، ولاستفادة من المزايا والاستثناءات التي تتيحها الاتفاقات التجارية الدولية.

–حصر ومسح وتصنيف ورصد الموارد الطبيعية الزراعية واستصلاح الأراضي، وتطوير نظم الحيازات الزراعية لكي تكون أكثر فاعلية– إقامة شبكات متطورة لرصد المياه السطحية والجوفية وتعزيز توفير المعلومات عنها على المستويين القطري والقومي، والاستغلال المشترك للأراضي والأحواض المائية المشتركة، والتوسع في الري الحديث– الإنتاج المشترك لبعض مستلزمات الإنتاج، والعمل المشترك لمكافحة الملوحة والتلوث، ووضع الخطط والبرامج لوقف انتشار التصحر واستصلاح الأراضي المتصحرة وصيانة الأراضي المعرضة للتصحر–إجراء المسح البيئي لتقدير الطاقة الحيوية للأرض، وتطوير محطات الأرصاد الجوية، وترشيد الزراعة البعلية والحد من توسعها في الأراضي غير المناسبة–التركيز

على معالجة قضية الهجرة الريفية والحد منها من خلال تنفيذ برامج التنمية الريفية المتكاملة المستدامة القادرة على تطوير الريف وتنميته ، وتطبيق سياسات سعرية واستثمارية مشجعة في الريف–وضع وتنفيذ مشروعات لإقامة أو استكمال البنى التحتية الأساسية اللازمة للتنمية الزراعية من شبكات طرق وخزانات وسدود مائية وشبكات ري وصرف واستصلاح وتوطين أراض زراعية جديدة، وإنشاء مراكز تخزين وتسويق–تطوير استخدام التقنيات والمدخلات الحديثة، والتركيز على كفاءة ودعم وتطوير البحوث الزراعية، وزيادة الاهتمام بالتخطيط الزراعي واختيار التركيبات المحصولية، وإتباع الأساليب الزراعية التي تساعد على حفظ رطوبة التربة، والاستفادة من الإنجازات الجديدة في ثورة التقنية الحيوية– إقامة مشاريع مشتركة على المستوى القومي في بعض مجالات البحث والتطوير التقني الزراعي، وإنشاء معهد عربي للتقنية الحيوية وهندسة الجينات، وبنك للجينات– إقامة مشروع لإنتاج اللقاحات والأدوية البيطرية، وإنشاء شبكة إقليمية لربط هيئات ومؤسسات البحوث الزراعية العربية مع المؤسسات الإقليمية والدولية، وإعادة هيكلة مؤسسات الخدمات الزراعية– تطوير الخطط والسياسات لتيسير حركة عوامل الإنتاج بين الدول العربية وتسهيل وتشجيع انتقال العمالة ورؤوس الأموال العربية، وتحقيق التوازن في تخصيص وتوزيع الاستثمارات الحكومية على القطاعات المختلفة– رقمنة القطاع الزراعي لتسهيل عملية زيادة الإنتاج والإنتاجية الغذائية ، والاعتماد على الموارد الذاتية لتحقيق الاكتفاء الذاتي بهدف التخفيف من الاستيراد من الخارج .

قائمة المراجع :

- FAO, 1989, « Sustainable Agricultural Productions : Implication For International Agricultural Research » , Teach .Advis.com, Consultative Group on Int,Agric,Res ,Rom- Italy.
- Hassan Khalid, Climate Change and Global Sustainable Development Goals, Climate Change and Global Sustainable Development Goals, Books House for National Documents, 2021.
- Julian A. Lampietti, Sean Michaels, Nicholas Magnan, 2011 , A strategic framework for improving food security in Arab countries , *Food Security* volume 3, pages7–22 (2011).
- Karolina Pawlak , The Role of Agriculture in Ensuring Food Security in Developing .Countries:Considerations in the Context of the Problem of Sustainable Food Production, 2020
- Linda Kleemann,2012, Sustainable Agriculture and Food Security in Africa: An Overview- Kiel Institute for the World Economy, Hindenburgufer 66, 24105 Kiel, Germany -Kiel Working Paper No. 1812 | December 2012.
- Mohamed Aw-Dahir, Food Security in Arab Countries: Efficiency, Productivity, and Shifting Dietary Habits Najib Saab Secretary General of the Arab Forum for Environment and Development (AFED)
- Nadim Khouri, Kamil Shideed & Mylene Kherallah , Food security: perspectives from the Arab World, *Food Security* volume 3, pages1–6 (2011).
- Nasri Haddad, Mahmud Duwayri, The potential of small-scale rainfed agriculture to strengthen food security in Arab countries , *Food Security* volume 3, pages163–173 (2011).

- Robert Bardowin (1985), : Le développement agricole en Afrique tropicale, édition Gujas. Regional Coordination Mechanism (RCM) Issues Brief for the Arab Sustainable Development Report Food Security and Sustainable Agriculture in the Arab Region.
- Timothy B. Sulser, Bella Nestorova, Mark W. Rosegrant ,2011, Teunis van Rheenen ; The future role of agriculture in the Arab region's food security
- Watch Letter n°32 - April 2015.
- طالبي بدر الدين ، صالحي سلمى ، 2015 ،" واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها"- مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة / العدد31 .
- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3 ، الجزائر، 2012 ،
- بن عبيد فريد ، مطاي عبد القادر ، صلاح محمد ، 2017 ،" الأمن الغذائي في الوطن العربي : دراسة تحليلية للواقع ونظرة استشرافية للحلول"
- عبد المنعم محمد بلبع ، التنمية الزراعية في مصر والوطن العربي : عوامل النجاح والمعوقات ، مطبعة الأمل،مصر، 2005 .
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد 33،2019 .
- البنك الدولي و منظمة الأغذية و الزراعة ، الأمن الغذائي وإدارة واردات القمح في البلدان العربية، 2019 .17- مطبوعات البنك الدولي، واشنطن ،2012 .
- البنك الدولي ، تقرير حول تحسين الأمن الغذائي في البلدان العربية ، 2009 ، واشنطن .
- بكدي فاطمة ، الجزائر ، التنمية الزراعية والريفية المستدامة و دورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ، أبحاث إدارية واقتصادية ، العدد 13 ، 2013 .
- كروش نور الدين ، دور التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، 2015 ، الجزائر .
- جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، أوضاع الأمن الغذائي العربي ، 2021 .السودان. جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، أوضاع الأمن الغذائي العربي ، 2020.
- جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، أوضاع الأمن الغذائي العربي ، 2019.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 2018 ، الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية 2020-2030.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم ، 2022.
- جامعة الدول العربية و المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، برنامج استدامة الأمن الغذائي العربي ،2022. 27- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، 2022.